

دريك آند سكل «تنشر في «الخليج» قائمة من 529 دائناً»



دبي: أنور داود

أظهر إشعار الدائنين الذي أصدرته شركة «أرونايت بارتنز»، بصفتها الخبير المعين من قبل لجنة إعادة التنظيم المالي لدولة الإمارات فيما يخص شركات «دريك آند سكل إنترناشيونال» أن حجم ديون البنوك (المؤسسات المصرفية فقط) على شركة «دريك آند سكل إنترناشيونال» بلغت نحو 4.17 مليار درهم.

ووفقاً للإشعار الذي نشرته الشركة في «الخليج» (عدد الأرباع) وصل عدد البنوك الدائنة للشركة نحو 29 بنكاً محلياً وأجانباً، بالإضافة إلى نحو 500 دائن آخرين موزعين ما بين شركات وموردين وآخرين، ليصل إجمالي عدد المطالبين إلى نحو 529 دائناً، بما فيهم البنوك.

وصلت قيمة ديون شركة «دريك آند سكل إنترناشيونال» التي مولتها بنوك في الإمارات بنحو 2.3 مليار درهم، وأبرزها «أبوظبي التجاري» بـ 629 مليون درهم، ثم «الإمارات دبي الوطني» 363.5 مليون درهم، ثم «إتش إس بي سي الشرق

الأوسط» 360.6 مليون درهم، ثم «الإمارات الإسلامي» 291.8 مليون درهم، ثم «دبي الإسلامي» 185.4 مليون درهم، و«التجاري الدولي» 126.7 مليون درهم، ثم «بنك المشرق» 109 ملايين درهم، و«أبوظبي الأول» 106 ملايين درهم، و«بنك الاستثمار» 75.5 مليون درهم، و«الشارقة الإسلامي» 41.88 مليون درهم، ثم «أبوظبي الإسلامي» 18.6 مليون درهم.

الصورة



ومن بين البنوك الأخرى الممولة: «البنك السعودي البريطاني» 516.3 مليون درهم، ثم «بنك بروة» 274 مليون درهم، «بنك الجزيرة» 176.4 مليون درهم.

وبين الإشعار أنه لأغراض التصويت على خطط إعادة التنظيم المقترحة للشركات، يقدم الخبير بموجبه إشعاراً بأن دائني الشركات المدرجة في جدول الإشعار، قد تم منحهم حقوق التصويت بالمبالغ والنسب المئوية، موضحاً أن هذا التخصيص لحقوق التصويت هو لأغراض التصويت على خطة إعادة تنظيم الشركات وليس حاسماً لأي نزاع فيما يتعلق بقيمة أو بوجود أي مطالبات للدائن.

وأعلنت شركة «دريك آند سكل إنترناشيونال» أنها استكملت المرحلة الأولى من خطة إعادة الهيكلة والمتعلقة بعملية مطالبات الدائنين. وقالت في وقت سابق، إنه تم التواصل مع جميع الدائنين وطلب منهم تسجيل إثبات مطالباتهم. وذكرت الشركة أنه تم نشر إعلانات تسجيل مطالبات الدائنين في صحيفتين محليتين في سبتمبر 2020 واحدة بالعربية والأخرى بالإنجليزية، تدعو فيها جميع دائني الشركة وشركاتها التابعة إلى تقديم نماذج إثبات لتسجيل مطالباتهم وتسليمها إلى الخبير المعتمد من قبل لجنة إعادة التنظيم المالي.

ونوهت إلى أنه بعد أن قام الخبير المعتمد بمراجعة كافة المطالبات وتوثيقها وتسجيلها، تم تسليم التقرير الذي يحتوي على قائمة بالدائنين ومبالغ المطالبات إلى اللجنة بتاريخ 29 نوفمبر 2020 وبتوصية من الخبير بنشر نتائج مطالبات الدائنين بعد مراجعتها واعتمادها في الصحف المحلية بنهاية شهر ديسمبر 2020.

ستقوم بدعوة الدائنين لحضور اجتماع الجمعية العمومية الخاص بدائني الشركة والشركات التابعة لها في شهر يناير 2021 وذلك لعرض خطة إعادة الهيكلة والتصويت عليها.

وبحسب البيان، ستقوم الشركة بعد ذلك بالإفصاح عن نتائج التصويت بعد الحصول على موافقة الجهات الحكومية المختصة وهيئة الأوراق المالية والسلع